مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار السابع عشر
٢٠٢٢ (١٨٢-١٦٣)

المُعَارَضَةُ وأثرُها في الدَّرسِ النَّحْوِيّ

أ. د. جمال محمد أحمد عوض
أستاذ لغويات اللغة العربية، بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٢م

الملخص

هدفت الدراسة إلى إظهار مجموعة من النتائج المتعلقة بظاهرة(المعارضة)، وجمْع ما تفرَّق من مظاهرها في أبواب النحو العربي، وإبراز خلاف النحويين المرتبط بآثار هذه الظاهرة، متبعًا في ذلك المنهج الوصفي. وكان من أهم النتائج التي أظهرها البحث: أنَّ مصطلح (المعارضة) ألصق بالشعر منه بالنحو، وأنَّ مفهوم المعارضة في النحو يختلف عن مفهوم المعارضة في الشعر، وأنَّ تأثير المعارضة يظهر بكثرة في الإعراب والبناء، مثل: بناء المضارع عند إسناده إلى نون النسوة، أو اتصاله بنون التوكيد، وكذا إعراب (هذان، وهاتان) من أسماء الإشارة، و(اللذان، واللتان، والذين) من الأسماء الموصولة المختصة، و(أيّ) من الأسماء الموصولة المشتركة، وفي النهاية أوصى البحث بضرورة دراسة هذه الظاهرة دراسة تطبيقية على النصوص المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: المعارضة، الدرس النحويّ، الإعراب، البناء.

Abstract

The study aimed to show a set of results related to the phenomenon of (opposition), to collect what differed from its manifestations in the sections of Arabic grammar, and to highlight the disagreement of grammarians related to the effects of this phenomenon, following the descriptive approach. One of the most important results revealed by the research: that the term (opposition) was attached to poetry than to grammar, and that the concept of opposition in grammar differs from the concept of opposition in poetry, and that the effect of

opposition appears abundantly in syntax and construction, such as: building the present tense when attributing it to Noun women, or Its connection with the nouns of emphasis, as well as the expression (these and these two) of the denoting nouns, and (who, which, and who) are from the specialized relative nouns, and (any) from the common relative nouns, and in the end the research recommended the necessity of studying this phenomenon an applied study on the various texts.

Keywords: opposition, grammatical lesson, syntax, construction.

*** المقدمة**

فالمتتبع للأصل المعجمي لمصطلح (المعارضة) يجده يعود إلى الجذر الثلاثي:(ع. ر. ض)، وعلى هذا، يكون مصطلح (المعارضة) قد جاء من الفعل(عارض) المزيد بالألف، وهي زيادة لها دلالاتها، فهي تعني: التشارك بين اثنين أو أكثر، وفضلًا على معنى المشاركة المتقدم، فإنَّ لصيغة(فاعَلَ) معاني أخرى منها المغالبة، وتدل على غلبة أحدهما بصيغة (فَعَل) من باب نَصَرَ. (ابن فارس. 1991. 296/4)

كما تعني المقابلة على سبيل الممانعة والمدافعة، يقال: لفلان ابن يعارضه، أي يقابله بالدفع والمنع، ومنه سمى الموانع: عوارض (الكفومي. 1998. ص 1378)

وعندما يتردد مصطلح (المعارضة) فإنَّ الذهن ينصرف إلى المعارضة الشعرية؛ فهذا المصطلح ألصق بالشعر منه بالنحو إذ هي تعني: أن ينظم الشاعر قصيدةً على نمط قصيدة لشاعر آخر، يتفق معه في بحرها ورويها وموضوعها، سواء كان الشاعران متعاصرين أو غير متعاصرين (سليم. 1965. 477/8)

وقيل في تعريفها: أنْ يحاكي الأديب في أثره الأدبي أثر أديب آخر محاكاة دقيقة تدلُّ على براعته ومهارته"(وهبه وآخر. 1979. 203)

أمَّا مفهوم المعارضة عند النحاة فإنَّهم فسروه باجتماع سببين على شيء واحد، ثم يتغلب أحدهما على الآخر لعلة، مثل: الرجوع إلى الأصل، كالإعراب في الأسماء، والبناء في الأفعال (المرادي. 1997. 45/1)

وهذا المفهوم هو الذي يهمني بالنظر لطبيعة التخصُّص؛ ولذا سوف أقف عند أهم الموضوعات النحوية التي كان للمعارضة أثرٌ فيها؛ إبرازًا لهذا الأثر، وتوضيحًا له.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يجيء في مقدمة، ومسائل، وخاتمة. أمَّا المقدمة فقد أشرْتُ فيها إلى شرح مختصر لعنوان البحث، وما تناوله من موضوعات. وأمَّا المسائل، فهي صُلْب البحث، وقد جعلت هذه الدارسة تقوم على المسائل النحوية مع ردِّ تلك المسائل إلى أبوابها.

وأمَّا الخاتمة فقد أشرْت فيها إلى أهم النتائج والتوصيات التي خرجْتُ من دراستي لهذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في النقاط التالية:-

أولًا: أن ظاهرة المعارضة كانت سببًا في ازدياد هُوَّة الخلاف بين النحويين؛ مما يجعل لدراستها أهمية كبيرة تقوم على إبراز موقف النحويين منها.

ثانيًا: أنَّ مظاهر تلك الظاهرة اللغوية متناثرة فى معظم الأبواب النحوية؛ مما يستدعي ضرورة جمعها ودراستها.

أما عن أسئلة الدراسة، فسوف تعمل الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:-

أولًا: هل مفهوم المعارضة النحوية يتطابق مع مفهوم المعارضة الشعرية أو يختلف عنه ؟

ثانيًا: ما الآثار المترتبة على ظاهرة المعارضة النحوية؟

*** ما يميز هذه الدراسة عن غيرها**

من خلال تتبعي للدراسات السابقة، لم أجد دراسة تتناول هذه الظاهرة من منظور نحوي؛ إذ إن جميع الدراسات السابقة تركز على مفهوم المعارضة الشعرية لا المعارضة النحوية، ولذا فإنَّ أهم ما يميز دراستي عن غيرها:-

أولًا: دراسة هذه الظاهرة دراسة مستقلة؛ رغبة في إبرازها والتعرُّف على آثارها في الدرس النحوي.

ثانيًا: أن مصطلح (المعارضة) ألصق بالشعر منه بالنحو؛ ومن هنا كان لدراسته نحويًا طرافة وجِدَّة.

*** منهج الدراسة**

اتبعت في تناول هذه الدراسة المنهج الوصفي، محاولًا التركيز على العناصر التالية:-

أولًا: تأصيل مصطلح(المعارضة) من كتب اللغة، في محاولة لإيجاد الصلة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، كما أشرْت إلى مفهوم المصطلح: شعرًا ونحوًا.

ثانيًا: حصْر مسائل المعارضة في النحو وترتيبها حسب ترتيب أبوابها في ألفية ابن مالك، ما أمكن.

ثالثًا: دراسة تلك المسائل دراسة نحوية تعتمد على إظهار موقف النحاة منها، وما يسفر عنه هذا الموقف من إثبات تأثير المعارضة، أو تأثير علة أخرى فيها؛ مستأنسًا في دراسة ذلك بإيراد الشواهد المتعددة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وفصيح كلام العرب.

رابعًا: ختْم الدراسة باستنتاج شَمِل أهم الأمور التي تمَّ استخلاصها من دراسة هذا الموضوع، مع ربط النتائج بالتوصية.

خامسًا: راعيت في تناولي لهذه الظاهرة أن يكون الأسلوب سهلاً لا طرح فيه للقواعد، ولا وصول فيه للتكلف والتعقيد.

*** المعارضة وإعراب الفعل المضارع**

الأصل في الأفعال البناء؛ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني التي تعتور عليها فجاء الفعلان: الماضي والأمر على وفق الأصل.

أمَّا الفعل المضارع فأعرب حملاً على الاسم؛ لشبهه به في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل، وسكناته (أبو حيان. 1998. 834/2)

لكن إعراب المضارع ليس على إطلاقه، وإنما هو مشروط بألا تتصل به نون النسوة، ولا نون التوكيد.

فإذا اتصلت بالفعل المضارع نون النسوة بُنِي على السكون؛ لأنه اتصل به ما لا يتصل هو ولا نظيره بالأسماء فضعُف شبهه بالاسم، فرجع إلى أصله من البناء، وحُمِل على نظيره من الماضي المسند إلى النون فبنى على السكون، فقالوا: هنَّ يَقُمْنَ، ونحو ذلك فأسكنوا ما قبل النون في المضارع كما قالوا: قُمْنَ بإسكان ما قبلها في الماضي (ابن عصفور. 1982. 107/1).

أمَّا إذا اتصل بالمضارع نون التوكيد فلم تتفق كلمة النحاة في تأثيرها في حال المضارع إعرابًا وبناءً، ولهم في ذلك ثلاثة آراء:-

الرأي الأول: وهو رأي جمهور النحويين، حيث ذهبوا إلى أنَّ المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد يبني على الفتح بشرط أن يكون هذا الاتصال اتصالاً مباشرًا من غير حاجز بينهما نحو: هل تذهبنَّ (السلسيلي. لا ت. 885/2)

فإنْ لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشرًا، لم يصح بناؤه على الفتح؛ وذلك بأن يحول بين النون والفعل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لفظًا أو تقديرًا نحو: هل يفعلانِّ، وهل يفعلُنَّ، وهل تفعلنَّ، حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على ما حُذِفَ (المرادي. 1997. 59/1)

فالمضارع هنا معرب؛ لأنَّ نون التوكيد لم تباشره؛ إذ سبب بنائه معها تركبهما تركيب العدد المركب نحو خمسة عشر ونحوه، ووجود الفاصل يمنع التركيب، ويتلاشى معه البناء؛ لأنَّ العرب لا تركب ثلاثة أشياء. (ابن عقيل. 1980 .39/1)

الرأي الثاني: أنَّ المضارع مبنيٌّ مع نون التوكيد مطلقًا سواء اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو لم تتصل.

وهذا رأي بعض النحويين، منهم الأخفش (السلسيلي. بدون ط. 885/2)، وأبو على (الفارسي. 1969.ص323)

الرأي الثالث: أنَّ المضارع معربٌ مع نون التوكيد كحاله قبل دخول النون عليه، ونُسب هذا القول لبعض النحويين (الشاطبي. 2007. 103/1)

وهذا الرأي يطرح نون التوكيد جانبًا ويعود بالمضارع إلى أصله من استحقاق الإعراب، كما يتلاشى أثر نون التوكيد في الفعل المضارع.

وبناء على ما سبق، يتضح الآتي:-

أولًا: أنهم أعربوا المضارع حملًا على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وتبيين الحروف الأصول من الزوائد (الأشموني. لا ت. 1/ 45)

ثانيًا: أنَّ إعراب المضارع مشروط بعدم اقترانه بنون النسوة أو نون التوكيد المباشرة، فإنْ لم يعرُ منهما لم يُعرب؛ وذلك لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله من البناء فبُنِي مع نون التوكيد المباشرة على الفتح؛ لأنَّ الفعل لحقه ما لا يلحق إلا الأفعال، ولتركُّبه معها تركيب خمسة عشر، ولأنَّ المضارع عند إلحاق النون له أشبهَ صيغة الأمر، فقولك: لتفعلَنَّ مثل قولك: افعلَنَّ، فبني لمعارضة هذا الشبه شبهه بالاسم.. كذلك بُني مع نون النسوة على السكون؛ حملًا على الماضي المتصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون، وعروض الحركة، فبني مع نون النسوة لنقصان شبهه بالاسم من حيث لحقه ما لا يلحق الاسم؛ لأنَّ هذه النون مختصة بالفعل، فما لحقته من الأفعال، إنْ كان مباينًا للاسم مثل الماضي، زادت بها مباينته، وإنْ كان مشابهًا له نقصت مشابهته (الشاطبي 2007. 110/1)

والمعارضة هنا كان لها أثرها في إعادة المضارع إلى أصله، وهو البناء، عند إسناده إلى نون النسوة، أو اتصال نون التوكيد المباشرة به؛ إذ الأصل في الأفعال البناء، فعارض شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فرجع الفعل إلى أصله من البناء.

*** المعارضة وأسماء الإشـــــــــارة**

وفيه مسألة واحدة، وهي:-

*** إعراب " ذان، وتان "**

أسماء الإشارة هي أحد المعارف الستة المعروفة، وهي في المرتبة الثالثة في التعريف؛ بناء على الترتيب الذي ذكره ابن مالك في ألفيته، فهو يأتي بعد الضمير، الذي هو أعرَفُ المعارف، والعَلَمُ.

وللإشارة ألفاظ هي:-

١- هذا، وهو اسم إشارة للمفرد المذكَّر؛ نحو قول الله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا" (البقرة. 126)

ب- هذه، وهو اسم إشارة للمفردة المؤنثة؛ نحو قول الله تعالى:" وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ" (البقرة. 35)

ج- هذان، وهو اسم إشارة للمثنى المذكر، ويكون بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، مثل: نجح هذان الطالبان، وكرمنا هذين الطالبين، وتناقشنا مع هذين الطالبين. قال الله تعالى:" هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ"(الحج. 19)

د- هاتان، وهو اسم إشارة للمثنى المؤنث، وهو مثل (هذان)، يكون بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتَي النصب والجر. مثل: نجحت هاتان الطالبتان، وكرمنا هاتين الطالبتين، وتناقشنا مع هاتين الطالبتين.

هـــ- هؤلاء وهو اسم إشارة يُشار به إلى الجمع مطلقًا؛ مذكرًا كان أو مؤنثًا. مثال الإشارة بـــ (هؤلاء) إلى جماعة الذكور في كتاب الله، قولُ الله – عزَّ وجل-:"فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ"(الدخان. 22)

ومثال الإشارة إلى جماعة الإناث بـــ (هؤلاء) في كتاب الله، قولُ الله – عز وجل-:"قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"(هود. 78)، فأشار سبحانه باسم الإشارة (هؤلاء) إلى جماعة الإناث (بناتي).

فهذه خمسة أسماء يُشَار بها إلى المفرد والمثنى والجمع بنوعَيْهما.. إلا أنَّ لكل مشار إليه اسم إشارة يناسبه، وكل اسم إشارة مقصور على مشار إليه بعينه.

فـــ(ذا) للمفرد المذكر عاقلاً أو غير عاقل، و(ذي) للمفردة المؤنثة عاقلة أو غير عاقلة، و(ذان) للمثنى المذكر عاقلاً أو غير عاقل، و(تان) للمثنى المؤنث عاقلاً أو غير عاقل، و(أولاء) للجمع مطلقًا (الخضري. 1998. 142/1)

وأسماء الإشارة مبنية؛ لأنها أشبهت حرفًا كان ينبغي أن يُوضع فلم يُوضع؛ فبنيت لأنها أشبهت حرفًا مقدراً. (ابن عقيل. 1980 .131/1)

ولَّما كانت أسماء الإشارة مبنية، كانت في محل رفع أو نصب أو جر، على حسب موقعها من الجمل.

وقد امتازت" ذان وتان" من بين أسماء الإشارة بالإعراب، فتعرب إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا. (أبو حيان. 1998. 984/2)

قال في همع الهوامع:" فإنْ أورد على هذا الشبه تثنية اسم الإشارة، فإنها معربة بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا،

فالجواب أنَّ ذلك لمعارضته الشبه بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء" (السيوطي. بدون ط. 51/1)

ومعنى هذا أنَّ سبب البناء، وهو مشابهة الحرف في المعنى، عارضه سبب الإعراب وهو التثنية، ثم غُلِّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء.

وقد نسب الرضي إلى الزجاج أنه فسَّر سبب إعراب المثنيات بأمر آخر، فقال: " لم يُبنَ شيء من المثنى؛ لأنهم قصدوا أنْ تجري أصناف المثنى على نهجٍ واحدٍ؛ إذ التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث، ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألا تختلف المثنيات إعرابًا وبناء، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضًا" (الرضي. بدون ط.374/2)

وما أكَّده الزجاج من حقيقة التثنية في هذين الاسمين، أكَّده سيبويه قبله بقوله: "هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة، وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي فإذا ثنيت قلتَ: ذان، وإنْ ثنيت تا قلت: تان" (سيبويه. 1998. 411/3)

وهذه التثنية عند المحققين تثنية حقيقية. (أبو حيان. 1998. 984/2)

وفي المقابل، يرى صاحب الإيضاح أنَّ" ذين وتين" ليسا تثنية حقيقية، بل ألفاظ وُضِعَتْ للمثنى؛ لأنَّ التثنية تستلزم التنكير، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير. (المرادي 1979. 190/1)

والذي ينبغي التركيز عليه هنا، هو أنَّ " ذين، وتين " امتازا عن أقرانهما من أسماء الإشارة بإعرابهما إعراب المثنى؛ لأنَّ التثنية من خصائص الأسماء، فضعُف الشبه بينهما وبين الحرف، فأعْرِبا دون بقية أسماء الإشارة. (الشاطبي 2007. 399/1)

ومن خلال ما سبق، يتبين أنَّ المعارضة كانت سببًا في إعراب (هذان، وهاتان) من بين أسماء الإشارة؛ إذ اجتمع عليهما سبب بناء، وهو مشابهة الحرف في المعنى، وشبه إعراب، وهو التثنية، ثم غُلِّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ لِمَا فيه من العودة إلى الأصل؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب.

*** المعارضة والاسم الموصول**

وفيه ثلاث مسائل:-

المسألة الأولى: إعراب" اللذين واللتين"

(اللَّذان) اسم موصول مختص بالمثنى المذكر، ولا تقييد فيه للعقل؛ إذ يستعمل مع العقل وعدمه.

فمن استعماله في العاقل: حضر الطالبان اللذانِ نجحا، ومن استعماله في غير العاقل: هربَ الحصانان اللذان كانا في الحظيرة.

كذلك، فإنَّ (اللَّذانِ) من الأسماء الموصولة التي تُعرب إعراب المثنى: بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا. (الفوزان. لا ت. 125). قال تعالى: " وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا" (النساء. 16)، وقال تعالى:" رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ" (فصلت. 29)

و(اللتان) اسم موصول مختص بالمثنى المؤنث، ولا تقييد فيه للعقل؛ إذ يُستعمل مع العقل وعدمه.

فمن استعماله في العاقل، قولهم: نجحتِ الطالبتان اللتانِ اجتهدتا. ومن استعماله في غير العاقل، قولهم: شربتِ البقرتانِ اللتانِ في الحظيرة. و(اللتان) مثل (اللَّذينِ)في أنه يُعرب

إعراب المثنى. يقال: حضرتِ اللتان نجحتا، وكرمْنا اللتين نجحتا، وتناقشنا مع اللتين نجحتا.

والأسماء الموصولة المختصة مبنية؛ لأنها أشبهت الحرف في الافتقار إلى الصلة، فأشبهت الحرف في هذا الأمر؛ لأنَّ الحرف موضوع – غالبًا- لتأدية معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء؛ فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة، فهو محتاج إليها دائمًا. فاسم الموصول يُشبهه من هذه الناحية في أنه لا يَستغني مطلقًا عن جملة بعده، أو ما ينوب عنها، أو شبهها، يتم بها المعنى. (ابن عصفور. 1982. 111/1)

ومع هذا، فقد انفرد (اللذان واللتان) بالإعراب دون بقية الأسماء الموصولة المختصة؛ لأنه قد عارض ذلك ما فيهما من التثنية التي هي من خواص الأسماء. (ابن الناظم. بلا ط. ص30)

والاسمان الخاصان بالتثنية، وهما " اللذان "و" اللتان " يعربان إعراب المثنى بالألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًا (ابن مالك.1990. 191/1)

يقال: جاء اللذانِ نجحا، واللتانِ نجحتا، ورأيت اللذينِ نجحا، واللتينِ نجحتا، وسلمْتُ على اللذينِ نجحا واللتينِ نجحتا.

قال ابن مالك:" ولَّما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، ولحقت "الذي والتي"، وكان لحاقها لها معارضًا لشبهها بالحروف أُعربا في التثنية، كما جعلت إضافة "أيّ" معارضة لشبهها بالحروف فأُعربت"(ابن مالك.1990. 191/1)

ويفهم مما سبق، أنَّ (اللذان، واللتان) اجتمعا عليهما سبب بناء، وهو مشابهة الحرف في الافتقار اللازم، وسبب إعراب، وهو التثنية، ثم غُلِّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ تغليبًا للأصل على الفرع؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب.

المسألة الثانية: إعراب (الذين) على لغة

(الذين) اسم موصول مختص بجمع المذكر العاقل، وفيه لغتان:-

اللغة الأولى: (الذين)، بالياء في الأحوال الثلاثة، وهي لغة جمهور العرب، وهو مبنيٌّ على الفتح، قال تعالى:" الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ" (محمد. الآية1)، وقال تعالى:" قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ"(التوبة. 29)، وقال تعالى:" قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ"(الأنفال.38)

قال ابن مالك:" ولم يعرب أكثر العرب "الذين"، وإنْ كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنَّ "الذين" مخصوص بأولي العلم، و"الذي" عام، فلم يجر على سَنن الجموع المتمكنة، بخلاف" اللذينِ" و" اللتينِ" فإنهما جَرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظًا ومعنى". (ابن مالك.1990. 191/1)

وإلى المعنى نفسه، أشار المرادي بقوله:" فهَّلا أُعرب " الذين"؛ لأنَّ الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؟ قلْتُ: لَّما لم يجرِ على سنن الجموع؛ لكونه أخص من واحده ... لم يعتبر معنى الجمعية فيه، فبقي على بنائه"(المرادي.2005. 132/1)

وقد علَّل الشيخ خالد الأزهري لبناء (الذين) فقال:" والذين" بالياء مطلقًا في الأحوال الثلاثة، وهي مبنية، وإنْ كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنَّ "الذين" مخصوص بأولي العلم، و"الذي" عام، فلم يجرِ على سنن الجموع المتمكنة،

بخلاف المثنى فإنَّه جارٍ على سنن المثناة المتمكنة لفظًا ومعنى". (الأزهري. 2000. 1/ 426)

وعلى هذه اللغة، لا أثر للمعارضة؛ إذ (الذين) مبنية على الفتح في جميع الأحوال.

اللغة الثانية: (اللُّذون)، بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا. (أبو حيان. بلا ط. 31/1)

وعلى هذا اللغة جاء قول الشاعر:-

نَحْنُ اللُّذونَ صبُّحُوا الصَّباحَا يومَ النَّخَيلِ غَارةً مِلْحَاحًا (رؤبة. بلا ط. 172)

وعلى هذه اللغة، فهو معرب إعراب جمع المذكر السالم؛ إذ هو ملحق به.

وتكون (الذينَ) قد شاركت (اللذينِ واللتينِ) في الإعراب، مع أنَّ الأصل فيها البناء فيقال: جاء الذين نجحوا، ورأيت الذين نجحوا، وسلمْتُ على الذين نجحوا: رفعًا ونصبًا وجرًّا، إلا أنها أعربت في لغة لبعض العرب إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا. (الخضري. 1998 .154/1)

وإعراب(الذين) إعراب جمع المذكر السالم هو لغة لقبيلة طيء. (ابن مالك 1982. 258/1)

وقيل: لقبيلة هذيل (ابن عقيل. 1980. 142/1)، وقيل: لقبيلة عقيل. (ابن هشام. لا ت .317)

وبناء على هذه اللغة، يكون الإعراب في الأسماء الموصولة المختصة غير مقصور على (اللذين واللتين) بل تشاركهما فيه (الذين)؛ لأنَّ الجمع فيه مختص بالأسماء فعارض الجمعُ شبه الحرف فيه فأُعرِب"(ابن مالك.1990. 191/1)

قال الشيخ خالد-مشيرًا إلى هذه اللغة-:" وقد يقال: جاء اللذون رفعًا، ورأيت الذين، ومررت بالذين جرًّا ونصبًا، وهي حينئذ معربة؛ لأنَّ شبه الحرف عارضه الجمع، وهو من خصائص الأسماء، وهي لغة هذيل أو عقيل"(الأزهري. 2000. 426/1)

ويُفهم مما سبق، أنَّ الأصل في (الذين) أن يكون مبنيًّا على الفتح؛ ولم يكن للجمعية فيه أثر في الإعراب؛ لأنه خالفَ سنن الجموع الأخرى في العربية؛ إذ هو مختص بالعقلاء، في حين مفرده يُستعمل مطلقًا، أي للعاقل وغيره، وهذا ما استقر عليه معظم النحويين.

في حين، أُعرِب (الذين) في لغات بعض القبائل العربية، إعراب جمع المذكر السالم؛ لِمَا حدثَ فيه من المعارضة؛ إذ فيه سبب إعراب، وهو الجمعية، وسبب بناء، وهو مشابهة الحرف في الافتقار اللازم، ثم غُلِّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ مراعاة لأصل الأسماء؛ إذ الأصل فيها الإعراب.

المسألة الثالثة: إعراب (أيّ) الموصولة

(أيّ) واحدة من الأسماء الموصولة المشتركة، وهي مجموعة من الأسماء الموصولة تكون بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والجمع، ويتضح معناها من الرابط الموجود في صلتها.

والأسماء الموصولة المشتركة ستة هي: مَنْ، ومَا، وأل، وذُو، وذَا، وأيّ. (ابن عقيل. 1980. 154/1)

وجميع الأسماء الموصولة المشتركة مبنية ما عدا(أيًّا) فقد انفردت بالإعراب المطلق أو الأغلب.

فهي عند الخليل ويونس معربة مطلقًا، سواء حُذِفَ صدر صلتها أو لم يحذف، وسواء أضيفت أو لم تضف.

قال سيبويه:" وزعم الخليل أنَّ أيهم إنما وقع فى اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل ... وأمَّا يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد أنَّك لرسولُ الله". (سيبويه. 1988. 399/2)

وأمَّا عند سيبويه فتَرِدُ معربة ومبنية. فتعرب في ثلاثة أحوال، وتبنى في حالة واحدة.

أمَّا أحوال إعرابها فهي:-

١- إذا أضيفت وذُكِرَ صدر الصلة، مثل: يعجبني أيُّهم هو أحسنُ.

٢- إذا لم تضف وذُكِرَ صدر الصلة، مثل: يعجبني أيٌّ هو أحسنُ.

٣- إذا لم تضف وحُذِفَ صدر الصلة، مثل: يعجبني أيّ أحسنُ.

وأمَّا الحالة التي تبنى فيها فهي إذا أُضيفت وحُذِفَ صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّهم أحسنُ. (الخضري. 1998. 169/1)

قال سيبويه:" وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ، على أنهم جعلوا هذه الفتحة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآن إلى غد. ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئًا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً ما تستعمله أخواته إلا ضعيفًا...فلمَّا كانت أخواته مفارقة له لا تُستعمل كما يُستعمل، خالفوا بإعرابها إذ استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً". (سيبويه. 1988. 400/2)

ومذهب الكوفيين أنَّ(أيًّا) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كانت معربة، وعلى هذا فهم يتفقون مع الخليل ويونس في إعرابها مطلقًا. (الأنباري.1961. 711/2).

ونلحظ من رأى الكوفيين والخليل ويونس أنَّ المعارضة في(أيّ) مطلقة؛ لأنَّ إعرابها عندهم غير مقيد، وأمَّا على رأى سيبويه فالمعارضة غالبة؛ لأنها تُبنى في حالة واحدة، وتُعرب في ثلاثة أحوال.

قال ابن الشجري: "وإنما حُكِمَ ببنائها إذا انقطعت صلتها؛ لأنه جعل لتضمُّنها معنى الحرف تأثيرًا فيها، وخص بذلك حال النقص الذي دخلها؛ كأنها لما حذف المبتدأ العائد عليها من صلتها ضعفت، فرجعت إلى البناء الذي استحقه" الذي" و" مَنْ " و" ما" (ابن الشجري 1930. 297/2). وقد أنكر ثعلب- فيما نقل عنه- أن تكون (أيّ) موصولة أصلاً.(ابن هشام. لا ت. 91/1)

وعلى رأيه، فالمعارضة لا مطلقة ولا غالبة؛ لأنَّ (أيّ) عنده، لا تُعدُّ من الموصولات أصلًا.

والأَوْلى أنْ تكون المعارضة فيها غالبة لا مطلقة؛ مما يترتب عليه أنْ يكون إعرابها غالبًا لا مطلقًا؛ لأنَّ الأصل فيها البناء؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام إلا أنها أُعربت حملاً على نظيرها وهو" بعض" وعلى نقيضها وهو " كلّ " وهذا على خلاف القياس، فلمَّا دخلها نقْصٌ بحذف العائد ضعفت، فرُدَّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس. (الأنباري. 1980. 132/2)

قال الرضي:" وأيّ معربة من بين أخواتها الموصولات، على اختلاف في (اللذان، واللتان، وذو الطائية)،

ومن بين أحوالها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط، وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المُرجِّحة لجانب الاسمية" (الرضي. لا ت. 60/3)

وواضح من كلام الرضي، أنه لم يكتف بالإشارة إلى إعراب (أيّ) الموصولة، وإنما أشار – أيضًا- إلى إعراب (أيٍّ) الشرطية والاستفهامية، وهذا ما نصَّ عليه ابن مالك بقوله:" أيّ" في جميع أحوالها تناسب الحروف، إلا أنَّ هذه المناسبة تعارضها مخالفة "أيّ" لسائر الموصولات ولأدوات الاستفهام والشرط بإضافتها، وكونها بمعنى (بعض) إنْ أضيفت إلى معرفة، وبمعنى (كلّ) إنْ أضيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة" أي" للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له، ولأنَّ إلغاء شبه الحرف في" أيّ" لما فيها من شبه التمكُّن كإلغاء عُجْمة لجام ونحوه لِمَا فيه من شبه الاسم العربي بقبول الألف واللام والإضافة"(ابن مالك.1990. 39/1)

وقال في موضع آخر:" وإعرابها حينئذ مع قلته أقوى؛ لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولًا واحدًا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام، بإضافتها ووفاقها في المعنى لـــ(بعض) إنْ أضيفت إلى معربة، ولـــ(كل) إنْ أضيفت إلى نكرة. والموصولة – أيضًا- مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فوافقت في المعنى بعضًا دون كل، فضعف بذلك مُوجب إعرابها فجعل لها حالان: حال بناء، وحال إعراب...وإنما أُعربت لإضافتها". (ابن مالك.1990. 209/2)

وقال الشيخ خالد- مشيرًا لأي بأنواعها الثلاثة-:" وكغير" أي" من الموصولات النصية والمشتركة وكغير "أي" من أسماء الشرط، وكغير" أي" من أسماء الاستفهام، وإنما لم تضف هذه المذكورات؛ لشبهها بالحرف، والحرف لا يُضاف، وإنما أُضيف" أيّ" في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تُضاف إليه""(الأزهري. 2000. 136/3)

ويفهم مما سبق، أنَّه قد وُجِدَ في "أي" الموصولة الشبه الافتقاري؛ لأنها مفتقرة افتقارًا متأصلًا إلى جملة تكون صلة لها، وهذا الشبه يقتضي البناء، ولكنها في الوقت نفسه، ملازمة للإضافة إلى المفرد، وكانت الإضافة من خصائص الأسماء، فلزوم إضافتها، عارضَ الشبه الافتقاري المؤدي لبنائها، فبقيت معربة؛ إذ الإعراب أصل في الأسماء. (الشاطبي 2007.1/ 503). ومن الواضح أن سبب الإعراب في (أيّ) الموصولة هو نفسه سبب الإعراب في(أيّ) الاستفهامية والشرطية، فلا يوجد داعٍ لتكرار الكلام فيهما في مسألتين مستقلتين. (ابن مالك. 1977. 391/1)

وقد أحسن ابن مالك حين علَّل لإعرابها بأنواعها الثلاثة بقوله:" لأنَّ الإضافة فيها قياسية فلا ينبغي أنْ تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء فحقها أنْ تكفَّ سبب البناء وتغلبه؛ لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل، وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجحٌ على ما يدعو لمفارقته؛ ولذلك رُجِّح شبه "أيّ" بكل وبعض" على شبهها بحرفي الشرط والاستفهام في المعنى، وبالحرف المصدري في لزوم الافتقار" (ابن مالك. 1977. 263/3)

*** المعارضة و" لا " النافية للجنس**

(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)؛ إلحاقًا بها؛ لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما أنَّ " إنّ " لتوكيد الإثبات، فهو قياس نقيض، وإلحاقها بـــ (ليس) قياس نظير، لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس لكن عملها عمل(إنّ) فصيح وأكثر في الاستعمال، غير أنَّ هذا الاستعمال ليس على إطلاقه، وإنما له شروط منها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، وألا يدخل عليها حرف الجر، وألا تتكرر.(ابن عقيل. 1980. 339/1)

أمَّا عن أثر المعارضة في " لا " النافية للجنس فيمكن بيانه في المسألة الآتية:-

*** المعارضة وإعراب اسم(لا) النافية للجنس المثنى والمجموع**

لا يخلو اسم(لا) النافية للجنس من ثلاثة أحوال:-

الحالة الأولى: أن يكون اسمها مضافًا، مثل: لا طالبَ علمٍ مقصرٌ، وحُكْم الاسم في هذه الحالة:(وجوب النصب).

الحالة الثانية: أن يكون اسمها شبيهًا بالمضاف، والمراد به: كلُّ اسمٍ له تعلُّق بما بعده، إمَّا بعمل، مثل: لا طالعًا جبلًا ظاهرٌ، وإمَّا بعطف، مثل: لا ثلاثةً وثلاثين عندنا، ويسمى هذا النوع: مطولًا وممطولًا، أي ممدودًا. وحُكْم الاسم في هذه الحالة: (وجوب النصب).

الحالة الثالثة: أن يكون اسمها مفردًا، والمراد بالإفراد هنا، أي ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والجمع. وحُكْم الاسم في هذه الحالة:(البناء على ما كان يُنصب به)؛ لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كالأعداد المركبة مثل: خمسة عشر، ولكن محله النصب بـــ(لا)؛ لأنه اسمٌ لها. (الخضري 1998. 321/1)

١- فاسم(لا) المفرد الذي ليس بمثنى ولا جمع، يُبنى على الفتح؛ لأنه ينصب بالفتحة، مثل: لا طالبَ مقصرٌ.

٢- واسم(لا) المثنى، يُبنى على الياء؛ لأنه ينصب بالياء، مثل: لا مُسلمينِ مقصران.

وإنما بُني هنا؛ لتركب المثنى مع(لا) كتركُّب المفرد معها؛ والتركيب من علل البناء.

٣- واسم(لا) المجموع جمع مذكر سالمًا، يُبنى على الياء؛ لأنه ينصب بها، مثل: لا مُسْلِمينَ مقصرون. وإنما بني هنا؛ لتركُّب الجمع مع(لا) كتركُّب المفرد معها؛ والتركيب من علل البناء.

٤- إذا كان اسم(لا) مجموعًا جمع مؤنث سالمًا. فقال قوم: يُبنى على ما كان يُنصب به، وهو الكسرة، فيقال: لا مسلماتِ لك. وأجاز بعضهم: الفتح، فيقال؛ لا مسلماتَ. (ابن عصفور 1982. 409/2)

واسم (لا) المثنى أو المجموع جمع سلامة، تكاد تتفق كلمة النحويين على بنائه، ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا المبرد؛ لأنه يرى أنَّ اسم (لا) في هاتين الحالتين معرب؛ لبُعْدِه بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف. (المبرد 1979. 4/ 366)

فكأنَّ التثنية والجمع عارضت علة البناء، وهو التركيب، والذي هو من علل البناء، فعاد الاسم إلى أصله، وهو الإعراب.

قال الخضري- معلقًا على رأي المبرد-:" لأنَّ التثنية والجمع من خواص الأسماء فيعارضان علة البناء. وردَّ بأنها واردة عليهما، والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها

بخلاف(اللذين) على القول بإعرابه. (الخضري 1998. 321/1)

وقد أشار ابن عصفور إلى الخلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسألة، وصحَّح رأي سيبويه، وأبطل رأي المبرد، فقال:" فإنْ كان مثنى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر، فاختلف النحويون فيه: فمذهب سيبويه- رحمه الله- أنه مبني، ومذهب أبي العباس المبرد أنه معرب. واستدل أبو العباس على ذلك بأنْ قال: لم يوجد اسم مثنى مبنيًا في كلام العرب، وأمَّا هذان واللذان وأمثالهما، فصيغ تثنية، وليست بمثناة في الحقيقة. وأيضًا فإنَّ الاسم المثنى والمجموع قد طالَ بالنون، والاسم المطَّول في بابه معرب. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس باطل. أمَّا قوله: إنه لم يوجد اسم مثنى مبنيًا فباطل بدليل قولهم: اثنان في العدد، إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد.

وأمَّا قوله: إنَّ المثنى والمجموع قد طالا بالنون فباطل؛ لأنَّ النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين، فكذلك لا يطول بهذه النون. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبني". (ابن عصفور 1982. 410/2)

وهذا ما نصَّ عليه الرضي فقال:" ونحو: لا مسلمينِ ولا مسلمينَ، مبني خلافًا للمبرد، فإنْ قال به؛ لأنَّ النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب، فمنقوض بنحو: يا زيدان، ويا زيدون، وهما مبنيان مع وجود النون؛ إذ لو كانا معربين لقيل: يا زيدينِ ويا زيدينَ، والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكُّن". (الرضي. لا ت. 156/2)

وهذا ما وجدته عند الشيخ خالد الأزهري؛ إذ قال:" وذهب المبرد إلى أنَّ المثنى، والمجموع على حده في باب (لا) معربان، بناء على أنَّ التثنية والجمع عارضا التضمُّن، والتركيب في علة البناء، ولو صحَّ ذلك لزم الإعراب في: يا زيدان، ويا زيدون، ولا قائل به". (الأزهري.1997. 119/2)

وبالرجوع إلى رأي المبرد في المقتضب، وجدْتُ أنه يعلِّل إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في باب (لا) بقوله:" لأنَّ الأسماء المثناة، والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف، ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"(المبرد 1979. 4/ 366)

فبناء على رأي المبرد، الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تتركَّب مع ما بعدها؛ لأنَّ التثنية والجمع تنافي علة البناء، وهي التركيب.

وعلى رأي المبرد- أيضًا- المعارضة، وهي سبب الإعراب، حاضرة؛ إذ التثنية والجمع، وهما سبب إعراب، عارضا التركيب، وهو سبب بناء؛ وتغلَّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ إذ ما يؤدِّي إلى الأصل أقوى مما يؤدي إلى الفرع.

غير أنَّ المعارضة هنا لم تسلم من الرد والتضعيف؛ إذ لو صحَّ سببها للزم الإعراب في: يا زيدان، ويا زيدون، ولم يقل بهذا أحد. وعلى رأي سيبويه ومَنْ وافقه من النحويين، لا أثر للمعارضة في هذا الموضع؛ لأنَّ اسم (لا) مبني على كل حال.

*** المعارضة والإضافة**

وفيها مسائل:-

المسألة الأولى: المعارضة وإعراب (مع)

(مع) من الظروف العادمة التصرُّف، وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب،

ويدلُّ على اسميته، دخول (مِنْ) عليه في قولهم: ذهبَ مِنْ معه. (ابن مالك.1990. 238/2)

هذا، ومن المعروف أنَّ الاسم يُبنى إذا أشبه الحرف في أوجه منها: الشبه الوضعي، ومعناه أن يكون الاسم موضوعًا على حرف أو حرفين؛ فإنَّ ذلك هو الأصل في وضع الحرف؛ إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة: حرف يُبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما. (السيوطي. لا ت. 50/1). ومن الأسماء التي توهم أنها جاءت على حرفين(مع)؛ ولذا كان حقها أن تكون مبنية.

ومع هذا فهي معربة على الأصح، والسبب في هذا الإعراب أرجعه النحاة إلى واحد من أمرين:-

الأمر الأول: أنها موضوعة على حرفين، ولكنها أُعربت بسبب المعارضة؛ إذ لزومها الإضافة مُعَارِض لشبهها الحرف، ففيها سبب إعراب، وهو ملازمة الإضافة، وسبب بناء وهو مشابهتها الحرف في الوضع، لكن تغلَّبَ سبب الإعراب على سبب البناء؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، فتغلَّب السبب الذي يعود إلى الأصل، على السبب الذي يعود إلى الفرع.

وعلى هذا، أُعرِبَت(مع) رغم شبهها الوضعي للحرف، لملازمتها الإضافة مثل (أيّ)، والإضافة من خصائص الأسماء.

ويترتب على هذا، أنَّ ملازمة الإضافة عارضت شبه الحرف فكانت سببًا في إعراب (مع)، غير أنَّ هناك اعتراضين على هذه العلة.

الاعتراض الأول: إذا كانت ملازمة الإضافة سببًا في إعراب (مع) فلماذا لم تكنْ سببًا في إعراب (إذْ) عند مَنْ يقول بظرفيتها؟! فهي مبنية على السكون، مع أنها ملازمة للإضافة.

ويمكن أن يُجَاب عن هذا الاعتراض بأنْ يقال: إنَّ (إذْ) ملازمة للإضافة إلى جملة وليس إلى اسم.

والاعتراض الآخر: لماذا بنوا (لدن) رغم ملازمتها للإضافة التي هي من خواص الأسماء؟!

وخير إجابة عن هذا الاعتراض، هو ما أجاب عنه العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد – رحمه الله– في حاشيته (عدة السالك) على (أوضح المسالك) لابن هشام. (محيي الدين 1980. 150/3)

قال محمد محيي الدين:" فالجواب عن ذلك أن نذكِّرك أولاً بأنَّ للعرب في (لدن) لغتين:-

اللغة الأولى: الإعراب، وهي لغة قيس، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيمًا، وهو أنَّ الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، إذا لازمت الكلمة وكان في هذه الكلمة شبه للحرف، عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم، وهو الإعراب.

واللغة الأخرى في لدن: البناء، وهي لغة عامة العرب، ويُعتذر عن هذه اللغة، بأنَّ هؤلاء قد وجدوا في (لدن) شبهًا للحرف من جهة اللفظ؛ لأنهم قد قالوا فيها (لد) فهي على حرفين، كما وجدُوا فيها شبهًا استعماليًا، هو لزوم استعمالها في وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها، بخالف (عند)التي بمعناها؛ فإنها تجيء فضلة وتجيء عمدة، فلمَّا وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه و لم يبالوا بالإضافة. (محيي الدين 1980. 151/3)

الأمر الآخر في (مع): أنها ثلاثية الوضع، وأنَّ أصلها(مَعَيٌ) فحذفت لامها اعتباطًا؛ ولذا رُدَّتْ إليها عند نصبها على الحال، فقيل: معًا. (السيوطي. بلا ط. 50/1)

وعلى هذا الوجه، فلا معارضة؛ لعدم المشابهة بالحرف؛ إذ هي في الأصل موضوعة على ثلاثة أحرف، حذفت لامها اعتباطًا، كما حذفت لام (يدٌ) و(دمٌ).

ويرى ابن مالك أنَّ علة إعراب(مع) هي مشابهتها لـــ (عند)، فقال: " وكان حقه أن يُبنى لشبهه بالحروف في الجمود المحض والوضع الناقص؛ إذ هو على حرفين بلا ثالث محقَّق العَود. والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال، إلا أنه أُعرب في أكثر اللغات لمشابهته(عند) في وقوعه خبرًا وصفة وحالًا وصلة"(ابن مالك.1990. 239/2)

وعلى رأي ابن مالك، علة الإعراب هي المشابهة لا المعارضة.

وبناء على ما سبق، فيبدو أثر المعارضة في إعراب(مع) على وجه، ولا أثر لها على وجه آخر؛ بناء على أنها ثلاثية الوضع، حُذِفت لامها اعتباطًا. أمَّا على رأي ابن مالك، فالإعراب سببه المشابهة لا المعارضة؛ إذ أُعْرِبَ في أكثر اللغات لمشابهته(عند) في وقوعه خبرًا وصفة وحالًا وصلة.

المسألة الثانية: المعارضة وإعراب (قبل) و(بعد)

من الظروف المبنية في بعض الأحوال (قبل) و(بعد)، فهما ظرفان ملازمان الإضافة، ولهما أحوال:-

أحدها: أن يصرح بمضافهما، مثل: جئت بعدك، وجئت قبلك، فهما معربان منصوبان على الظرفية.

ثانيهما: أن تقطع إضافتهما لفظًا ومعنى، قصدًا للتنكير، وفي هذه الحالة يُعربان، مثل: من قبلٍ ومن بعدٍ.

ومنه قول الشاعر: فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قبلًا أَكادُ أُغَصُّ بالماءِ الحَميم (الذبياني 1986. ص96).

ثالثها: أن يُقْطعا عن الإضافة، بأن يحذف المضاف إليه بعدهما، ولكن يُنوى لفظه، فيعربان ولا ينونان؛ لانتظار المضاف إليه المحذوف، ومنه قول الشاعر: ومِنْ قَبلِ نادَى كلُّ مَولى قرابةٍ فمَا عطفَتْ مَولى عَليهِ العَواطِفُ. (يعقوب. 1996. 46/5)

رابعها: أن يحذف المضاف إليه بعدهما، ولكن ينوى معناه لا لفظه، فيبنيان على الضم، مثل قوله تعالى: "لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ" (الروم 4) أي من قبل الغلبة وبعدها. (السيوطي. بلا ط. 192/3)

قال أبو البقاء العكبري:" ويُعربان في الإضافة، إذا لم توجد فيهما علة البناء، فخرجا على الأصل، ويبنيان إذا قطعا عن الإضافة كقوله تعالى: "لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ"، وفي ذلك ثلاثة أوجه:-

الوجه الأول: أنهما تنزلا منزلة بعض الكلمة؛ إذ كانا مبهمين لا يتضحان إلا بالمضاف إليه، فإذا قطعا عنه لم يزل الإيهام إلا بالنظر في معنى الكلام، وإذا أضيفا فُهِمَ معناهما باللفظ المتصل بهما، وليسا كالحروف التي معناها في غيرها؛ ولا كالذي مفتقرة إلى الجملة.

الوجه الثاني: أنهما تضمنا معنى لام الإضافة؛ إذ كانا مختصين مع القطع كاختصاصهما مع ذكر المضاف إليه. والإضافة مقدرة باللام، وبتقديرها يتضمنان معناها، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُنِي.

الوجه الثالث: أنه لا يخبر بهما ولا عنهما بعد قطعهما عن الإضافة، ولا يتم الصلة فجريا مجرى الحرف"(العكبري.1995. 82/2)

وعلَّله ابن مالك بأنه كان حقهما البناء في الأحوال كلها؛ لشبههما بالحرف لفظًا: من حيث إنهما لا يتصرفان

بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق؛ لافتقارهما إلى غيرهما في بيان معناهما، لكن عارض ذلك لزومهما للإضافة فأعربتا فلمَّا قطعتا عنها، ونوي معنى الثاني دون لفظه، أشبهتا حروف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما، فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبنيتا"(ابن مالك.1990. 246/3)

ونخلص من هذا، إلى أنَّ (قبل، وبعد) يُبنيان؛ لشبههما بالحرف لفظًا: من حيث إنهما لا يتصرفان بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق، وشبههما بالحرف معنى؛ لافتقارهما إلى غيرهما في بيان معناهما، لكن عارض ذلك لزومهما للإضافة فأعربتا فلمَّا قطعتا عنها، ونوي معنى الثاني دون لفظه، أشبهتا حروف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما، فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين: في اللفظ والمعنى، فبنيتا.

المسألة الثالثة: المعارضة وإعراب (عَوْضُ)

(عَوْض) من الظروف المبنية، وهو مشتق من العِوض، وهو للوقت المستقبل عمومًا كـــ(أبدًا).

وقد يَرِدُ للمضي، ومنه قول الشاعر: ووجْهَ غلامٍ يُشترى وغلامَه فلمْ أرَ عامًا عَوْضُ أكثرَ هالكًا(الفراء. 1975. 108)

وإنما سُمِّي الزمان عَوْضًا؛ لأنَّ الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر، فكان عوضًا منه. (الأزهري. 2000. 520/2). و(عوض) مبني لأنه أشبه الحرف في الإبهام؛ لأنه يقع على كلِّ ما تأخر من الزمان. (السيوطي. لا ت. 211/3)

وهو مبني على الحركات الثلاث، بمعنى أنه قد يبنى على الضم مثل: قبلُ وبعدُ. وقد يبنى على الفتح؛ طلبًا للخفة، وقد يبنى على الكسر، على أصل التقاء الساكنين. (السيوطي. لا ت. 212/3)

غير أنَّ بناءه متوقفٌ على عدم إضافته، فإنْ أُضيف إلى (العائضين)مثل قولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أي: دهر الداهرين، أو أضيف إليه، ومنه قوله الشاعر: ولولا نبلُ عوضٍ في خُطبَّاي وأوصَالِي. (الفند الزماني.1986. 20)

أُعرِب في الحالتين؛ لمعارضته الشبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء. (السيوطي. لا ت. 521/2)

ويفهم مما سبق، أنَّ (عَوض) مبني لأنه أشبه الحرف في الإبهام؛ لأنه يقع على كلِّ ما تأخر من الزمان، إلا أنه إذا أُضيف إلى (العائضين) أو أُضيف إليه، أُعرِب في الحالتين لمعارضته الشبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء؛ إذ فيها سبب إعراب، وهو الإضافة، وسبب بناء وهو مشابهتها الحرف في الإبهام، لكن تغلَّبَ سبب الإعراب على سبب البناء؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، فتغلَّبَ السبب الذي يعود إلى الأصل، على السبب الذي يعود إلى الفرع.

*** المعارضة وعدم بناء المنادى المضاف والشبيه به، والنكرة غير المقصودة**

المنادى من حيث أحكام الإعراب والبناء له عدة أقسام هي:-

القسم الأول: ما يُبنى على ما يرفع به لو كان معربًا، وهو ما اجتمع فيه أمران:-

أحدهما: التعريف، سواء كان سابقًا على النداء، وهو العلم، مثل: يا خالدُ، أطعْ والديك، أو عارضًا بسبب قصْده والإقبال عليه، وهو النكرة المقصودة، وهي التي زال إبهامها وشيوعها بسبب النداء؛ لأنه قُصِدَ فردٌ من أفرادها، مثل: يا طالبُ،

أجبْ. عند إرادة طالبٍ معين. (الخطيب وآخر. 2000. 179/3).

والآخر: الإفراد، وهو أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع، مثل: يا خالدُ، يا خالدان، يا خالدون.

والمنادى في هذا القسم، يبنى على ما يُرفع به قبل النداء حالة الإعراب.

فإنْ كان يرفع بالضمة، بُني على الضم، مثل: يا خالدُ، يا هندُ. وإنْ كان يرفع بالألف، بني على الألف، مثل: يا خالدان، قُوما بالواجب. وإنْ كان يُرفع بالواو، بُني على الواو، مثل: يا خالدون، قوموا بواجبكم.

فإنْ كان الاسم المنادى مبنيًا قبل النداء، قُدِّر بعد النداء بناؤه، مثل: يا هذا. (حفني ناصف وآخرون. 2006. 140/2).

القسم الثاني: وهو ما يجب نصبه لفظًا، وذلك في ثلاث مسائل:-

المسألة الأولى أن يكون مضافًا، مثل: يا طالبَ العلمِ، احفظْ وقتك.

المسألة الثانية: أن يكون شبيهًا بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، مثل: يا مُذاكرًا نحوًا، يا طالعًا جبلاً.

المسألة الثالثة: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة، وهي التي بقيت على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء؛ لأنه لم يُقْصَدْ بها فردٌ معين، مثل قول الأعمى: يا رجلًا، خُذْ بيدي. (الفوزان. لا ت. 255/2).

لكن السؤال الذي يتردد في الذهن هو: لماذا بُني المنادى، إذا كان مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة؟!ولماذا أُعرب إذا كان مضافًا أو مشبهًا به، أو كان نكرة غير مقصودة؟!

ولعلَّ أفضل ما يُفسِّر هذا الأمر ما قاله الأنباري إذ يقول:" فإنْ قيل: أليس المضاف والنكرة مخاطبين، فهلا بُنِيا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب، كما بُني المفرد؟ قيل لوجهين:-

أحدهما: أنَّ المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب، وأمَّا المضاف فيتعرَّف بالمضاف إليه، فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد، وأمَّا النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب و لم يجز بناؤها.

والوجه الثاني: أنَّا لو سلمنا أنَّ المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب، إلا أنه لم يلزم بناؤهما؛ لأنه عرض فيهما ما منع من البناء؛ أمَّا المضاف فوجود المضاف إليه؛ لأنه حلَّ محل التنوين، ووجود التنوين يمنع البناء، فكذلك ما يقوم مقامه، وأمَّا النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير؛ لأنها هي المخرجة عن بابها، فكانت أولى بالتغيير (الأنباري. لا ت. 227).

*** الخاتمة**

فمن خلال دراسة ظاهرة المعارضة وأثرها في الدرس النحوي، أمكن استظهار النتائج الآتية:-

أولًا: أنَّ مصطلح(المعارضة) ألصق بالشعر منه بالنحو؛ ولذا كان الذهن ينصرف عند النطق به إلى المعارضة الشعرية لا المعارضة النحوية.

ثانيًا: أنَّ المعارضة النحوية تعني اجتماع سببين على شيء واحد، بحيث يقوم كل واحد منهما بجذبه ناحيته، إلا أنَّ الأمر ينتهي بتغلُّب أحد السببين على الآخر لعلة.

ثالثًا: أنَّ المعارضة لها أثر في بناء الفعل المضارع؛ إذ تعود به إلى أصله من البناء؛ إذ كان إعرابه حملًا على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وتبيين الحروف الأصول من الزوائد، إلا أنه يُبنى عند اتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد المباشرة؛ وذلك لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله من البناء، بعد أنْ تغلَّب السبب الذي يعود إلى الأصل على السبب الذي يعود إلى الفرع.

رابعًا: أنَّ المعارضة كانت سببًا في إعراب (هذان، وهاتان) من بين أسماء الإشارة؛ إذ اجتمع عليها سبب بناء، وهو مشابهة الحرف في المعنى، وشبه إعراب، وهو التثنية، ثم غُلِّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ لما فيه من العودة إلى الأصل؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب.

خامسًا: أنَّ المعارضة كانت سببًا في إعراب (اللذان، واللتان) من بين الأسماء الموصولة المختصة؛ إذا اجتمع عليهما سبب بناء، وهو مشابهة الحرف في الافتقار اللازم، وسبب إعراب، وهو التثنية، ثم غُلِّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ تغليبًا للأصل على الفرع؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب.

سادسًا: أنَّ المعارضة كانت سببًا في إعراب (الذين) إعراب جمع المذكر السالم، على لغة بعض القبائل العربية؛ إذ الأصل في (الذين) أن تكون مبنية على الفتح؛ ولم يكن للجمعية فيه أثر في الإعراب؛ لأنه خالفَ سنن الجموع الأخرى في العربية؛ إذ هو مختص بالعقلاء، في حين مفرده يُستعمل مطلقًا، أي للعاقل وغيره.

لكنه أُعْرِبَ في لغات بعض القبائل العربية، إعراب جمع المذكر السالم؛ لِمَا حدث فيه من المعارضة؛ إذ فيه سبب إعراب، وهو الجمعية، وسبب بناء، وهو مشابهة الحرف في الافتقار اللازم، ثم غُلِّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ مراعاة لأصل الأسماء؛ إذ الأصل فيها الإعراب.

سابعًا: أنَّ المعارضة سببٌ في إعراب (أيّ) الموصولة والشرطية والاستفهامية؛ إذ هي في جميع أحوالها تناسب الحروف، إلا أنَّ شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض، فإنْ عارضه ما يقتضي الإعراب؛ فلا أثر له، وذلك كـــ(أيّ) الشرطية والاستفهامية والموصولة، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة، لكنه عارض هذا الشبه لزومها للإضافة، كونها بمعنى(كلّ) إنْ أضيفت إلى نكرة، وبمعنى(بعض) إنْ أضيفت إلى معرفة، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة.

فالإضافة في (أيّ) قياسية فلا ينبغي أنْ تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء فحقها أن تكف سبب البناء وتغلبه؛ لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل. وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو لمفارقته؛ ولذلك رجِّح شبه "أيّ" بـــ (كل)و(بعض) على شبهها بحرفي الشرط والاستفهام في المعنى، وبالحرف المصدري في لزوم الافتقار.

ثامنًا: أنَّ المعارضة سبب في إعراب اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، وهذا على رأي المبرد. وعلى رأيه، المعارضة، وهي سبب الإعراب، حاضرة؛ إذ التثنية

والجمع، وهما سبب إعراب، عارضا التركيب، وهو سبب بناء؛ وتغلَّب سبب الإعراب على سبب البناء؛ إذ ما يؤدِّي إلى الأصل أقوى مما يؤدي إلى الفرع.

غير أنَّ المعارضة هنا لم تسلم من الرد والتضعيف؛ إذ لو صحَّ سببها لَلَزِمَ الإعراب في مثل: يا زيدان، ويا زيدون، ولم يقل بهذا أحد. وعلى رأي سيبويه ومَنْ وافقه من النحويين، لا أثر للمعارضة في هذا الموضع؛ لأنَّ اسم (لا) مبني على كل حال؛ لوجود علة البناء، وهي التركيب.

تاسعًا: أنَّ المعارضة سبب في إعراب(مع) في قول؛ إذ هي موضوعة على حرفين، ولكنها أُعْرِبت بسبب المعارضة؛ إذ لزومها الإضافة مُعارِضٌ لشبهها الحرف، ففيها سببُ إعراب، وهو ملازمة الإضافة، وسببُ بناء وهو مشابهتها الحرف في الوضع، لكن تغلَّبَ سبب الإعراب على سبب البناء؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، فتغلَّب السبب الذي يعود إلى الأصل، على السبب الذي يعود إلى الفرع. أمَّا على القول الآخر فلا أثر للمعارضة فيه؛ لأنها ثلاثية الوضع، وأنَّ أصلها (مَعَيٌ) فحذفت لامها اعتباطًا؛ ولذا رُدَّتْ إليها عند نصبها على الحال، فقيل: معًا. وعلى هذا الوجه، فلا معارضة؛ لعدم المشابهة بالحرف؛ إذ هي في الأصل موضوعة على ثلاثة أحرف، حذفت لامها اعتباطًا، كما حذفت لام (يدٌ) و(دمٌ).

عاشرًا: أنَّ المعارضة سبب في إعراب المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة على رأي بعض النحويين؛ إذ إنَّ المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة وقعا موقع أسماء الخطاب، إلا أنه لم يلزم بناؤهما؛ لأنه عرض فيهما ما منع من البناء.

أمَّا المضاف فوجود المضاف إليه؛ لأنه حلَّ محل التنوين، ووجود التنوين يمنع البناء، فكذلك ما يقوم مقامه، وأمَّا النكرة فنُصِبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير؛ لأنها هي المخرجة عن بابها، فكانت أولى بالتغيير.

حادي عشر: أوصي بدراسة هذه الظاهرة دراسة تطبيقية على النصوص المتنوعة؛ من أجل الربط بين القاعدة والتطبيق، وإكمالًا للفائدة.

*** المراجع**

القرآن الكريم.

الأزهري، خالد (2000)). التصريح بمضمون التوضيح. ط الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان

الاستراباذي، الرضي. (لا ت). شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب. (لا ط). دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

الإشبيلي، ابن عصفور. (1982). شرح جمل الزجاجي. (لا ط). وزارة الأوقاف. بغداد.

الأشموني، أبو الحسن (لا ت). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (لا ط). دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة. مصر.

الأشموني، أبو الحسن. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (لا ط). منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت.

الأنباري، أبو البركات(بدون). أسرار العربية. (ط لا). مطبوعات المجلس العلمي العربي. دمشق. سوريا

الأنباري، أبو البركات (1980). البيان في غريب إعراب القرآن. (لا ط). الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. مصر.

الأنباري، أبو البركات (1961). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين. ط الرابعة. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة. مصر.

الأنباري، أبو البركات (1998). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين. ط الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

الأندلسي، أبو حيان (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب. ط الأولى. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.

البجاري، طُرْكي سلُّوم (2008). المعارضات في الشعر الأندلسي: دراسة نقدية موازنة. ط الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت.

الجيَّاني، ابن مالك 1990) شرح التسهيل لابن مالك. ط الأولى. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. القاهرة.

الجيَّاني، ابن مالك. (1977). شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ط الأولى. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية.

الجيَّاني، ابن مالك. (1982). شرح الكافية الشافية لابن مالك. ط الأولى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة.

الخضري، محمد (1998). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. ط الأولى. منشورات محمد على بيضون. بيروت. لبنان.

الخطيب، عبد اللطيف وآخر (2000). نَحْو العربية. الطبعة الأولى. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. الكويت.

الذبياني، النابغة (1986). ديوان النابغة الذبياني. (لا ط). بيروت. لبنان.

الزماني، الفند (1986) شعر الفند الزماني. (لا ط). مجلة المجمع العلمي العراقي. بغداد

سيبويه، أبو بشر (1988). الكتاب. ط الثالثة. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

السلسيلي، أبو عبد الله (لا ت). شفاء العليل في إيضاح التسهيل. (لا ط). بيروت. لبنان.

سليم، محمود رزق (1965). عصر سلاطين المماليك. (لا ط). ط القاهرة.

السيوطي، جلال الدين. (لا ت). همع الهوامع شرح جمع الجوامع. (لا ط). ط الأولى. دار البحوث العلمية. الكويت.

الشاطبي، أبو إسحاق (2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. ط الأولى. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى.

ابن الشجري، أبو السعادات (1930). الأمالي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

عبد الحميد، محمد محيي الدين. (لا ت). حاشية عدة السالك على كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري. (لا ط). بيروت. لبنان.

العجاج، رؤبة. (لا ت). ديوان رؤبة بن العجاج. (لا ط). بغداد. العراق.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط الثانية. مكتبة دار التراث. القاهرة.

ابن عقيل، بهاء الدين (1980. المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. (لاط). مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة.

العكبري، أبو البقاء (1995). اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء. ط الأولى. مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي. الإمارات.

الفارسي، أبو علي (1969). الإيضاح العضدي. (بلا ط). القاهرة. مصر.

ابن فارس، أبو الحسين (1991). مقاييس اللغة. ط الأولى. دار الجيل. بيروت. لبنان.

الفرَّاء، أبو زكريا. (1975). المذكر والمؤنث. (لا ط). مكتبة دار التراث. القاهرة

الفوزان، عبد الله. (لا ت). دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. (لا ط). دار المسلم للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية.

الكفومي، أبو البقاء (1998). كتاب الكليات. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. (ط لا). مؤسسة الرسالة. بيروت.

المبرد، أبو العباس (1979). المقتضب. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة.

المرادي، أبو محمد (1979). توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك. ط لا. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة مصر.

المرادي، أبو محمد (2005). توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك. ط الأولى. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان.

ناصف، حفني وآخرون (2006). الدروس النحوية. ط الأولى. دار إيلاف الدولية. الكويت.

ابن الناظم، بدر الدين. (لا ت). شرح ألفية ابن مالك. (لا ط). دار الجبل. بيروت. لبنان.

ابن هشام، جمال الدين. (1980). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ط السادسة. دار الندوة الجديدة. بيروت. لبنان.

ابن هشام، جمال الدين (لا ت). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. (لا ط). مطبعة المدني. القاهرة.

وهبه، مجدي وآخر. (1982). معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. ط الثانية مكتبة لبنان. بيروت.

يعقوب، إميل (1996). المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية. ط الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت.